وافق على تشكيل لجنة ثلاثية لمتابعة استفسارات الأعضاء والرد عليها

«البلدي»: اشتراطات ومواصفات فنية جديدة لمواقف السيارات

مهلهل الخالد مترئسا الجلسة

جانب من جلسة المجلس البلدي «تصوير: أحمد المهلهل»

أحمد الصبيح خلال الجلسة

اعتبار قرار «المؤقتة» بإلغاء قرار لائحة «البقالات المتنقلة» كأن لم يكن بعد تظلم قدمه أصحابها

تخصيص أرض لإنشاء مستشفى متخصص للمعاقين واستحداث طريق وحارة تخزينية لموقع نادي فروسية الأحمدي

إنشاء مواقف جديدة متعددة الأدوار تحت الأرض على شكل سراديب مقابل كلية البنات في الجامعة بكيفان

إنشاء مدخل ومخرج من طريق الغزالي لشارع الأردن في اتجاه العمرية لتخفيف الزحام

وافق المجلس في جلسته الاعتيادية صباح امس على اقتراح بعض الاعضاء بشان تشكيل لجنه ثلاثية بين المجلس البلدي والجهاز التنفيذي والمكتب الفني لوزير البلدية بشان متابعه الرد على اسئله الاعضاء، كما وافق على الغاء قرار اللجنة المكلفة بالقيام باختصاصات المجلس البلدي بالغاء تراخيص سيارات الباعه المتجولة للماكولات الخفيفة ومنح التراخيص من جديد.

بداية افتتح رئيس المجلس البلدي مهلهل الخالد جلسته الاولى لعام 2014 لدور الانعقاد الحادي عشر حيث صادق المجلس على محضر المجلس البلدي ومن ثم انتقل المجلس لمناقشه اعتراضات الوزير على محضر المجلس السابق الذي تضمن تنويهين على قرارات المجلس، احدهم كان يخص بقرار المجلس البلدي الخاص باقتراح العضو السابق اشواق المضف بشان تمديد تراخيص الاعمال التجارية الى الورثه في حال وفاة صاحب الترخيص.

ومن جهته قال العضو مانع العجمي اننا نتمنى ونتوقع تعاون مثير بين المجلس وبين الوزير الجديد ولكن، التنويه تضمن اضافه على قرار المجلس البلدي والذي تمثلت بـ«شريطه الالتزام بقرار» فهل يجوز على الوزير ان يضيف على القرار وهنا يكمن الاستفهام.

ورد الممثل القانوني بان الوزير لايملك الحق بالتعديل على القرار وما يحق له فقط الموافقة والاعتراض فقط لاغير او ان يتضمن تنويه معين وهنا يكون القرار بيد المجلس البلدي بالرفض او الموافقة.

ولكن رد العجمي بان العلاقه التي تربط المجلس بالوزير هو المادة 14 التي بينت ان من حق الوزير فقط الموافقه او الرفض وما يترتب على اضافه الوزير اليوم امور كثيرة منها ان القضاء من حقه ان يلغي القرار بالمستقبل ومايترتب عليه من امور كثيرة.

واما العضو فهد الصانع فقد قال بان لابد بدايه ان نعرف ماهو القرار بالاول ومن ثم نقرر بان الاضافه تكمل القرار او لا؟.

ومن ثم تم الموافقه على التنويهات وانتقل المجلس لمناقشه باقي باب الرسائل الوارده التي تم احالة جميع ما جاء فيها وكانت اغلبها بكتب من مواطنين منها شكاوى ومنهم طلبات تسمية ودمج عقار.

ومن اهم تلك الرسائل ايضا شكوى من قبل مجموعه من المواطنين في منطقه الجابرية بشان قيام بعض الملاك السكن الخاص بتحويل العقار الى شقق تمليك، هذا ما اثار حفيظه العضو احمد الفضاله الذي قال ان الكويت كلها تمليك فقد تم خرق القوانين بصورة سيئه، وانا اتوقع هذا يقع على عاتق ادارة الرقابة ببلدية الكويت فلابد عليها ان تقدم لنا تقرير رسمي حول الموضوع.

ومن جانبه قال الدكتور حسن كمال انه لابد من تشديد الرقابه في السكن الخاص لان اذا استمر الوضع على ماهو عليه فسنرى الكويت كلها تمليك ومناطق استثمارية وستنعدم المناطق النموذجية.

ولكن العضو علي الموسى فقد قال ان العائق يقع على وزاره الكهرباء التي اوصلت الكهرباء وكيبلات التجزئه في المنزل المذكور.

ولكن قال العضو عبدالله الكندري ان البلدي هي التي تقوم بعملية التخطيط ووضع البنية التحتية، واليوم نحتاج الى وقفه جاده من قبل البلدية حتى يتم ايقاف هذا التجاوز، حيث ان هناك قصور واضح من قبل الرقابه الهندسية.

واشار الكندري ان الدور الذي يقع على عاتق المجلس ان يتم تعديل اللائحة الخاصة بالرقابه اللاحقه حتى يتم تجاوز الموضوع ، واما العضو فهد الصانع فقد قال ان هناك كتاب صادر عام 2005 الى مخفر حولي يطلب ايقاف العمل بذلك المنزل، ومن تاريخه الى اليوم لايوجد اي اجراء حول هذا المنزل.

وتمت احالة الشكوى كغيرها الى الاداره حتى تعد تقريرها وتعيد ارساله الى المجلس البلدي.

وبعد ذلك شن العضو مانع العجمي هجوما على الجهاز التنفيذي بشان التاخير بالرد الى اسئله الاعضاء ، قائلا «من حق كل اعضاء البلدي ان يتلقون الاجوبه على اسئلتهم ، ولكن نرى اليوم ردود من قبل الجهاز على اسئلة لاعضاء المجلس البلدي السابق، فهل يعقل هذا.

ومن ثم قال محمد المعجل بان لا احد يستطيع ان يطمس حق عضو المجلس البلدي في توجيه الاسئله ولكن المجلس البلدي الحالي لم يمضي عليه سوى شهرين فقط، وهذه مصيبه اذا كان العضو يريد الرد في نفس الوقت ، قائلا «المواطن تعب من التازيم بين الاعضاء وبين القياده في البلدية».

ولكن العضو احمد الفضاله قال لابد من الموافقه على اقتراح مقدم من بعض الاعضاء بشان تطبيق الماده 72 من اللائحة الداخلية لتنظيم اعمال المجلس البلدي.

ومن جانبه قال العضو فهد الصانع بأن هناك ثقل تم الاحساس به حيث تم توجيه العديد من الاسئله الى اليوم لم يتم الرد على اي شي ، فهل هذا يعقل؟.

وبعد ذلك انتقل المجلس لمناقشه محضر اجتماع لجنة العاصمة حيث ناقش المجلس طلب بيت التمويل الكويتي بشان اضافه نشاط بنك لاحدى القسائم ،حيث كانت التوصية بالرفض ولكن طلب العضو عبدالله الكندري بسحب المعامله لان هناك اوراق ناقصه وتمت الموافقه على السحب.

ومن ثم انتقل المجلس لمناقشة طلب وزاره الشئون تركيب واجهات زجاجية لمدخلي السوق المركزي بضاحية الفيحاء حيث وافق المجلس على التوصية التي كانت توصي بالموافقه.

كما ناقش المجلس محضر اجتماع لجنة محافظة الاحمدي حيث ناقش المجلس طلب وزاره التربية بالموافقه على تخصيص ارض لانشاء مدرسه بمنطقه المهبوله والتي كانت التوصيه بالموافقة حيث قرر المجلس بسحب المعامله مره اخرى الى اللجنه لان هناك اخطاء مطبعية بها.

وبعد ذلك ناقش المجلس مجموعه طلبات من وزاره الاوقاف منها تخصيص ارض

لبناء مسجد ومنها طلبات توسعه مساجد اخرى حيث تم الموافقه عليها باكملها.

كما قرر المجلس الموافقه على معامله باستحداث طريق وحارة تخزينية يؤدي الى موقع فروسية الاحمدي من طريق الملك فهد.

وانتقل بعد ذلك الى باب مايستجد من اعمال حيث ناقش المجلس طلب التظلم من قرار الغاء قرار باعة الماكولات الخفيفة والسيارات المجهزه، حيث تلت الامانه العامة القرار الخاص بهم والذي ينص على الغاء تراخيصهم، ولكن العضو عبدالله الكندري قال «لابد من احاله القرار الى اللجنة القانونية حتى يتم تبيان اسباب الغاء القرار ويكون هناك مبرر لكي يقوم المجلس الحالي بالغاء هذا القرار ، واما ان نلغي القرار هنا ومن غير ان نقاش او اي مبرر وهذا لايجوز».

وتدخل العضو حسن كمال فقد قال ان الخلاف يكمن في ان الاعضاء لم يقرئوا الطلب وهذا لايجوز ان يتم التصويت على اي امر لم يتم توزيعه على الاعضاء.

ولكن بعد ذلك وافق المجلس على الغاء قرار اللجنه المكلفة الذي نص بالغاء تراخيص سيارات الباعه المتجولة للماكولات الخفيفة ومنح التراخيص من جديد.

وبعد ذلك وافق المجلس على اقتراح بعض الاعضاء بشان تشكيل لجنه ثلاثية بين المجلس البلدي والجهاز التنفيذي والمكتب الفني لوزير البلدية بشان متابعة الرد على اسئلة الاعضاء.

خاصة تلك التي تعترض اعمال الحفر والتنقيب في المنطقة الجنوبية

«البيئة» بدأت حملة الإنذارات على المخيمات التي تعوق أعمال «نفط الكويت»

قالت مدير ادارة رصد السواحل والتصحر في الهيئة العامة للبيئة فرح عبدالخضر ان فرق التفتيش التابعة للهيئة بدأت منذ أمس حملة الانذارات على المخيمات التي تعوق اعمال الحفر والتنقيب لشركة نفط الكويت في المنطقة الجنوبية من البلاد.

واوضحت عبدالخضر في تصريح لـ«كونا» أمس انه اثناء اداء فرق التفتيش لمهامها تلقت استجابة من عدد كبير من اصحاب المخيمات للازالة التلقائية لمخيماتهم مبينة انه تم توزيع فرق التفتيش الخمسة بشكل يتناسب مع الحجم الكبير للمنطقة النفطية.

واضافت ان الفرق وجهت في جولتيها اليوم وامس انذارات لـ 300 موقع بإجمالي 1000 خيمة و450 بيت كيربي كما بادرت بوضع لوحات خاصة بالانذار النهائي لاصحاب المخيمات لضمان وصول التنبيه الى جميع اصحاب المخيمات تمهيدا ليوم الازالة غدا.

وشددت عبدالخضر على ضرورة الازالة التلقائية للمخيمات المخالفة قبل يوم غد الثلاثاء وهو الموعد المقرر لدخول فرق التفتيش والبدء في عملية الازالة الفورية للمخيمات في المنطقة المستهدفة.

واعربت عن رضائها عن حسن سير عملية الازالة بالتعاون مع شركة نفط الكويت ولجنة الازالة التابعة لمجلس الوزراء ووزارة الداخلية مؤكدة ان الهدف الاساسي لعملية الازالة هو الحفاظ على سلامة اصحاب المخيمات.

فرق التفتيش التابعه لـ «البيئة» اثناء إنذار المخيمات المخالفة

للتداول والتشاور مع الجهات الملحقة وتنمية تعاونه معها

«المحاسبة» يعقد لقاء للتواصل مع الجهات الحكومية المشمولة برقابته اليوم

يعقد ديوان المحاسبة لقاء للتواصل مع الجهات المشمولة برقابة قطاع «الرقابة على الجهات الملحقة» في مقره غدا وذلك ضمن الخطة الموضوعة تحت شعار «شركاء ورقباء».

وقال الديوان في بيان صحافي مس ان اللقاء «فرصة» للتداول والتشاور مع الجهات الملحقة بما ينسجم واستراتيجيته في التواصل مع الجهات المشمولة برقابته وتنمية تعاونه معها.

ومن المقرر وفق البيان ان يتناول اللقاء محاور عدة اهمها التعريف بدور رقابة ديوان المحاسبة المسبقة والرقابة اللاحقة ومناقشة ابرز المعوقات والسلبيات التي ظهرت خلال ممارسة الديوان لمهامه الرقابية لدى تلك الجهات فضلا عن استعراض أسباب تكرار الكثير من المخالفات في تقارير الديوان عن الجهات المشمولة بالرقابة وسبل تلافي ذلك الى جانب تقييم مدى استجابة الجهات لتوصيات الديوان ومقترحاته.

واوضح البيان ان اللقاء سيتخلله عروض مرئية لكل من قطاع الرقابة على الجهات الملحقة وقطاع الرقابة المسبقة كما سيتولى مسؤولي الديوان الرد على استفسارات واسئلة المشاركين.

وذكر ان دور قطاع الرقابة على الجهات الملحقة لايقتصر على الجانب الرقابي فحسب بل يمتد ليشمل جسور التواصل مسائدا بذلك الجهات المشمولة برقابته ومتعاونا معها لايجاد الحلول المناسبة لما يعترضها من صعوبات تحول دون التنفيذ الأمثل لسياسات وخطط الميزانيات المعتمدة.

وافاد بان قطاع الرقابة في الديوان من مهامه الحث على تطوير أساليب الكشف المبكر عن الانحرافات لمكافحة الفساد والقضاء عليه وذلك ضمن اطار القوانين واللوائح المطبقة.

واشار الى ان الرقابة تكون على المعاملات والتصرفات المالية قبل اتخاذ القرار الخاص بالارتباط وتشمل في طبيعتها رقابة المشروعية بشقيها المالي والقانوني فضلا عما تنطوي عليه من رقابة الملاءمة للتعاقدات والارتباطات التي تبلغ قيمتها 100 الف دينار فاكثر.

وبين ان الرقابة تهدف الى تحسين مستوى ادارة الاموال العامة للوصول الى الاستخدام الامثل والفعال للاموال العامة وحسن ادارتها والتحقق من ان جميع الاجراءات الواجب استيفاؤها قبل الارتباط او التعاقد روعيت وفقا للاحكام والقواعد المالية المقررة في هذا الشان.

أعرب عن تفاؤله بتصريحات وزير البلدية

الصانع: ورشة عمل متخصصة لمناقشة القضية الإسكانية اليوم

فهد الصانع

قال رئيس اللجنة الفنية بالمجلس البلدي العضو فهد الصانع ان اللجنة الفنية ستقيم ورشة عمل صباح اليوم بحضور عدد من الجهات الحكومية وعدد من اعضاء مجلس الأمناء لمنتدى المبادرات الهندسية وممثلين عن وزارة الاشغال والهيئة العامة للرعاية السكنية.

واضاف الصانع ان الورشة ستناقش مشكلة من اهم المشاكل التي تواجه الشباب الكويتي الا وهي المشكلة الإسكانية والتي أصبحت مشكلة رأي عام مع مناقشة المقترحات العملية لحل الأزمة الإسكانية مبينا ان أعضاء المجلس البلدي لابد من تحمل مسؤولياتهم اتجاه المشكلة الإسكانية والتي يعاني منها ابناء الكويت حتى أصبحت هاجس المواطنين والشغل الشاغل لهم.

وأعرب الصانع عن تفاؤله بتصريحات وزير البلدية عيسى الكندري في مجلس الأمة مؤخرا حيث ركز على حل القضية الإسكانية بوضع يده في يد أعضاء المجلس البلدي لتحرير الاراضي واستخدامها وتوزيعها لحل القضية الإسكانية واختصار الوقت الطويل الذي ينتظره الكويتيون في انتظار الدور ب خمسة عشر سنه او عشرون سنه وطالب الصانع في تصريحه جميع وزارات الدولة الالتفاف والتعاون والتنسيق في حل هذه المشكلة والتي أصبحت مشكلة رأي عام.

«المدنية» تستخرج شهادات التوقيع الإلكتروني لموظفي شركة نفط الكويت

أعلنت الهيئة العامة للمعلومات المدنية بدء التعاون مع شركة نفط الكويت في مجال استخراج شهادات التوقيع الالكتروني لموظفي الشركة باستخدام البطاقة المدنية الذكية.

وقال مدير عام الهيئة العامة للمعلومات المدنية مساعد العسعوسي في تصريح صحفي امس ان هذا التعاون يأتي ضمن استراتيجية الهيئة القائمة على توفير خدماتها لجميع الجهات الراغبة في الاستفادة من مزايا التوقيع الالكتروني كاحد الاستخدامات العملية لواحدة من مميزات البطاقة المدنية الذكية.

واضاف ان التوقيع الالكتروني يحدد شخصية صاحب التوقيع آليا ويميزه عن غيره في توثيق المعاملات الالكترونية بشكل مبسط وآمن لما يضمنه من توفير لحماية البيانات ضد الاستخدام غير المشروع وعدم القدرة على انكاره او تزويره اذ ان التوقيع الالكتروني محمي برقم سري مزود بتقنية عالية التشفير الامر الذي لا يسمح لأي احد بالتلاعب بها او تغييرها.

وقال ان هذه الخطوة توفر الكثير من الوقت والجهد على الموظفين وتتيح لهم الاستفادة من اخر التطورات التكنولوجية بشكل عملي حيث يمكن لموظفي الشركات والجهات التي تستخدم التوقيع الالكتروني ان يستخرجوا فورا عددا من الشهادات الموثقة كشهادة الراتب واستمراريته وشهادة لمن يهمه الامر وغيرها من الشهادات ذات الصلة وانجاز كثير من المعاملات مستقبلا من خلال التوقيع الالكتروني.

وبين العسعوسي انه يمكن ايضا استخدام الشهادات الالكترونية في التعاملات الحكومية والخاصة وفي الحصول على اي خدمات الكترونية تتطلب التحقق من الشخص مقدم طلب الخدمة متمنيا ان يستفيد الجميع من هذه الخدمة وان يتم تعميمها على جميع الجهات الحكومية والخاصة.